الاتحـــاد الـدولـــي للاتصـــالات

ITU-T

قطـــاع تقييس الاتصـــالات
في الاتحاد الدولي للاتصالات

الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

دبي، 20 – 29 نوفمبر 2012

القـــرار 71 – السماح للهيئات الأكاديمية بالمشاركة في عمل قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات

تمهيـــد

الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة متخصصة للأمم المتحدة في ميدان الاتصالات. وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) هو هيئة دائمة في الاتحاد الدولي للاتصالات. وهو مسؤول عن دراسة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالتشغيل والتعريفة، وإصدار التوصيات بشأنها بغرض تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي.

وتحدد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) التي تجتمع مرة كل أربع سنوات المواضيع التي يجب أن تدرسها لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وأن تُصدر توصيات بشأنها.

وتتم الموافقة على هذه التوصيات وفقاً للإجراء الموضح في القرار رقم 1 الصادر عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

وفي بعض مجالات تكنولوجيا المعلومات التي تقع ضمن اختصاص قطاع تقييس الاتصالات، تعد المعايير اللازمة على أساس التعاون مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) واللجنة الكهرتقنية الدولية (IEC).

© ITU 2013

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المنشورة بأي وسيلة كانت إلا بإذن خطي مسبق من الاتحاد الدولي للاتصالات.

القـــرار 71 (المراجَع في دبي، 2012)

السماح للهيئات الأكاديمية[1] بالمشاركة في عمل قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات

(جوهانسبرغ، 2008؛ دبي، 2012)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (دبي، 2012)،

إذ تضع في اعتبارها

أ) أن القرار 169 (غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين قد أنشأ فئة جديدة للهيئات الأكاديمية للمشاركة في أعمال الاتحاد وحدد فترة تجريبية لفئة المشاركة هذه تمتد حتى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم؛

ب) أن القرار 38 (المراجَع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وضع في اعتباره الحاجة إلى ربط الاتحاد بمستقبل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال أنشطة الشباب؛

ج) أن القرار ITU-R 63 (جنيف، 2012) لجمعية الاتصالات الراديوية أشار إلى أن الهيئات الأكاديمية لن تؤدي دوراً في صنع القرارات وأنه يمكن لممثلين عن الهيئات الأكاديمية أن يعملوا بصفة مقرر؛

د) أن للهيئات الأكاديمية دوراً كبيراً في بحث وتنمية وتطوير التكنولوجيات والتطبيقات الحديثة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن مشاركتها في عمل قطاع تقييس الاتصالات تنطوي على أهمية أساسية كي يبقى الاتحاد رائداً في مجال تقييس التكنولوجيا؛

هـ) أن المساهمة العلمية من هذه الهيئات الأكاديمية تفوق بكثير مستوى المساهمة المالية المقترحة لتشجيعها على هذه المشاركة، ومشاركتها ستعود بالفائدة على أعمال قطاع التقييس خاصة أن هذه الهيئات الأكاديمية تعزز التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال اختصاص الاتحاد مع نظرة مستقبلية تسمح بتنمية التكنولوجيات الحديثة وتطبيقاتها في وقت مبكر؛

و) أن الهيئات الأكاديمية لن تؤدي دوراً في عملية صنع القرارات، بما في ذلك اعتماد القرارات والمسائل والتقارير والتوصيات أو الموافقة عليها، بغض النظر عن إجراء الموافقة،

وإذ تدرك

أ) الفقرة 3.1.5 من القرار 71 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين حول الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2012-2015، التي تبرز الحاجة إلى اجتذاب أعضاء جدد من الصناعة والهيئات الأكاديمية للمشاركة في أعمال قطاع تقييس الاتصالات؛

[1] تشمل الكليات والمعاهد والجامعات ومؤسسات البحوث المرتبطة بها والمهتمة بتطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب) أن أحداث كاليدوسكوب السنوية والتي بدأت منذ 2008، وهي مبادرة من الاتحاد الدولي للاتصالات لتعزيز التعاون مع الهيئات الأكاديمية، قد حققت نجاحات عديدة وتعاوناً بين قطاع تقييس الاتصالات والهيئات الأكاديمية مما أسهم في تعزيز الحوار بين الهيئات الأكاديمية والخبراء الذين يعملون في مجال تقييس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ج) أن أحداث كاليدوسكوب المتنوعة التي بدأت منذ 2008 قد تطرقت إلى موضوعات منها "الابتكارات في شبكات الجيل التالي"، و"الابتكارات من أجل الشمول الرقمي"، و"ماذا بعد الإنترنت؟ – ابتكارات من أجل شبكات وخدمات المستقبل"، و"الإنسان الموصول كلياً بالإنترنت؟ – ابتكارات من أجل شبكات وخدمات المستقبل"، و"بناء المجتمعات المستدامة"،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار

أن قبول طلبات المشاركة في قطاع تقييس الاتصالات التي تقدمها الهيئات الأكاديمية سيكون مشروطاً بتأييد الدول الأعضاء في الاتحاد التابعة لها هذه الهيئات الأكاديمية، شريطة ألا يكون ذلك بديلاً لهذه الهيئات الأكاديمية عن عضوية حالية في الاتحاد كأعضاء قطاعات أو منتسبين،

تقـــرر

1 أن تقيِّم مشاركة الهيئات الأكاديمية اعتباراً من اعتماد القرار 169 (غوادالاخارا، 2010)؛

2 أن يُسمح بمشاركة الهيئات الأكاديمية في لجان الدراسات وورش العمل وفرق العمل المختلفة التابعة لقطاع تقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لقطاع تقييس الاتصالات (TSAG) مع مراعاة أن الهيئات الأكاديمية لا ينبغي لها أن تؤدي دوراً في صنع القرارات؛

3 أن تُمنح الهيئات الأكاديمية إمكانية الحصول على وثائق قطاع تقييس الاتصالات؛

4 أنه يجوز أن يعمل أحد ممثلي الهيئات الأكاديمية بصفة مقرر؛

5 أن يُسمح للجهات الأكاديمية بالمشاركة في الندوة العالمية للمعايير (GSS) والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) بصفة غير استشارية؛

6 أن يُسمح للجهات الأكاديمية بالمشاركة في الأحداث الجانبية والمعارض المصاحبة للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات؛

7 أن يُسند إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات دراسة مسألة الحاجة إلى أي تدابير أو ترتيبات إضافية لتسهيل مشاركة الهيئات الأكاديمية والاستفادة من خبرتها التقنية والفكرية، وتقديم تقارير عن النتائج من خلال مدير مكتب تقييس الاتصالات إلى المجلس وإلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات المقبلة في 2016؛

8 أن تكون قيمة المساهمة المالية السنوية لمشاركة الهيئات الأكاديمية قيمة مخفضة، ولا سيما بالنسبة إلى الهيئات الأكاديمية من البلدان النامية[2]،

[2] تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بأن يواصل جهوده الناجحة نحو استكشاف آليات متنوعة ويوصي بها، بالاستناد جزئياً إلى مشورة الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، مثل استخدام مساهمات طوعية مالية وعينية لتشجيع التعاون مع الهيئات الأكاديمية في مختلف المناطق الإقليمية الست[3] وتسهيل زيادة مشاركتها؛

2 بأن يواصل تنظيم حدث كاليدوسكوب كل سنة على أساس التناوب في مختلف المناطق الإقليمية الست، ما أمكن ذلك؛

3 بالتعاون مع تليكوم الاتحاد لنشر الوعي بقيمة عضوية الهيئات الأكاديمية في قطاع تقييس الاتصالات،

يدعو المجلس

عند رفع تقريره إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم (بوسان، 2014)، إلى النظر في المشاركة الإيجابية للجهات الأكاديمية في مختلف أنشطة الاتحاد والتوصية باستمرار السماح للهيئات الأكاديمية بالمشاركة على أساس دائم في أعمال قطاعات الاتحاد الثلاثة،

يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد

إلى إبلاغ الهيئات الأكاديمية لديها بهذا القرار وتشجيعها ودعمها للانضمام والمشاركة في أنشطة قطاع تقييس الاتصالات.

[3] مع مراعاة القرار 58 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية الست للاتصالات، وهي مجموعة الاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ (APT)، والمؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (CEPT)، ولجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL)، والاتحاد الإفريقي للاتصالات (ATU)، ومجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات الذي تمثله الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (LAS)، والكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات (RCC).